

ما المقصود بلجنة التحقيق العام؟

يتم تشكيل لجنة للتحقيق العام لتتولى التحقيق في مسألة تهم عامة الناس.

طريقة سير التحقيق قد تبدو من حيث الشكل والمضمون كقضية منظورة أمام محكمة - بوجود قاضٍ ومحامين، وطرح أسئلة، وتقديم عدد من الأدلة - لكن هناك اختلاف مهم بينهما.

فالمحاكم تنظر في قضايا من خلال محاكمات تشمل وجود طرف أو أكثر **ضد** طرف آخر. وهناك عادة طرف كاسب وآخر خاسر، ولهذا السبب تُدعى عملية **تنازع**. أما التحقيق فهو مختلف عن قضية تنظر أمام المحكمة. فهو عملية **استقصائية**: حيث يحضره جميع الأطراف لبحث الوقائع ومحاولة معرفة ما حدث. كما تقدم لجنة التحقيق توصياتها لمنع الأخطاء التي حدثت من أن تتكرر مستقبلاً. وبالتالي فإن التحقيق يخدم مصلحة الناس عامة.

كيف تُجرى التحقيقات القانونية؟

- تُجرى التحقيقات القانونية العامة تبعاً للقواعد في قانون التحقيقات لعام 2005 وقواعد التحقيق لعام 2006.
- لجان التحقيق يشكّلها دائماً وزير في الحكومة، لكن بعد تشكيلها تعمل باستقلالية تامة عن الحكومة.
- ليس هناك ما يُثني لجنة التحقيق عن البحث عن الحقيقة. ويجب أن تستند استنتاجاتها إلى الحقائق. ذلك يشمل، إن كان مناسباً، تحديد من يقع عليهم اللوم. لكن القانون لا يسمح للجنة التحقيق الخروج باستنتاجات حول المسؤولية الجنائية أو المدنية.
- لجان التحقيق لها دائماً رئيس، عادة ما يكون قاضي، يعينه الوزير.
- باستطاعة أي شخص أو مؤسسة تقديم المستندات ذات الصلة. والتعمد بحجب أية مستندات تحتاجها لجنة التحقيق، أو عرقلة عملها عن قصد، يعتبر عملاً جنائياً. وتتيح لجان التحقيق لأشخاص لديهم اهتمام خاص بالتحقيق المشاركة بصفة "مشاركين أساسيين". وتكون لهم حقوق معينة.
- يطلع المشاركون الأساسيون على كافة الأدلة ذات الصلة قبل بدء جلسات الاستماع.
- باستطاعة المشاركين الأساسيين اقتراح مسارات للاستجواب يتعين على لجنة التحقيق اتباعها.
- تعقد لجان التحقيق جلسات ويمكنها طلب حضور أي شخص أو مؤسسة من ذوي الصلة كشهود للإدلاء بإفاداتهم.
- يُمكن للممثل القانوني في التحقيق أو (بإذن من رئيس اللجنة) للممثلين القانونيين للمشاركين الأساسيين طرح أية أسئلة على الشهود.
- جلسات التحقيق عامة. وبشكل عام، يجب على رئيس لجنة التحقيق اتخاذ خطوات معقولة لضمان أن يتمكن عامة الناس من متابعة جلسات التحقيق والاطلاع على سجل الإفادات. ويجب ألا يحيد رئيس اللجنة عن تلك القاعدة إلا في حال كان لديه سبب وجيه.
- ينبغي على لجان التحقيق إعداد تقارير خطية تتضمن استنتاجاتها وتوصياتها. وبموجب القانون، يجب نشر هذه التقارير ليطلع عليها عامة الناس.